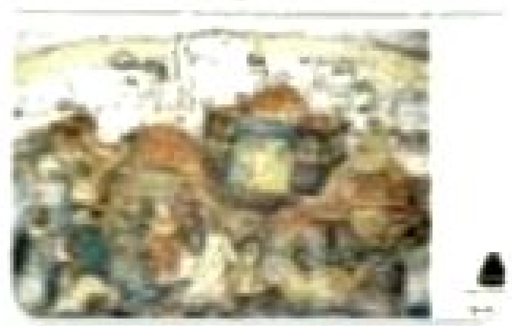


إبداع



عنوان المقالة: البحث في التاريخ قضايا المنهج والإشكالات

بقلم: نبيلة ذكري

رقم العدد: 4-5

تاريخ الإصدار:1 أبريل 2000

نبيلة زكرى

البحث فى التاريخ

قضايا المنهج والإشكالات

عندما شرعت فى قراءة هذا الكتاب ظننت اننى سأقرؤه على فترات شأن مايحدث مع بعض الكتب، لكننى ما أن بدأت فى قراءته حتى أخذتنى سطوره ولم أشعر إلا وقد انتهيت من قراءته تماما مع ماصاحب ذلك من متعة ذهنية علاوة على ماتزودت به من ثقافة فكرية جديدة خاصة انه يتميز ببساطة اسلوبه حيث يناسب ثلاثة مستويات من القراء.. الطالب فى المرحلة الجامعية ثم طالب الدراسات العليا ثم القارئ العام غير المتخصص.

لذلك فقد وجدت أن من واجبى أن اقدمه للقارئ ليحصل على ماحصلت عليه من استمتاع فى القراءة ويجنى ماجنيته من تلك الثقافة المتنوعة.. ولاغرابة فى ذلك إذا عرف القارئ مؤلف هذا الكتاب المتميز إذ هو أحد علماء ومفكرى مصر القلائل الذى يحمل دائماً قلماً وفكراً حراً فتاتى كتاباته دائماً خلواً من التزييف والتحريف والمجاملة ومن هنا عرف بالموضوعية. كما أنه يطرح قضاياه بتفسيرات منهجية ومنطقية للاحداث ومقولته المأثورة فى ذلك (إن الحدث لابد أن يفسر فى سياق الظروف التى أحاطت به وليس بمعزل عنها فلا نحكم على الماضى مثلا بظروف وأدوات الحاضر).

إنه المفكر والمؤرخ المعروف الدكتور **عاصم الدسوقى** أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بكلية الآداب جامعة حلوان والعميد السابق لها ولآداب سوهاج وصاحب المؤلفات العديدة العامة والمتخصصة وهو يسهم دائماً فى إثراء الحركة الثقافية فى مصر من خلال مشاركته فى الندوات والمؤتمرات التى تعقد داخل مصر وخارجها.

ويعد هذا الكتاب تدفقاً علمياً آخر افاضه علينا المؤلف ورغم ذلك فهو يعترف فى مقدمته انه استفاد من أسئلة طلابه فى إعداد هذا الكتاب حيث اضاف فى شرح بعض النقاط عدة أمثلة لتوضيحها ـ كما انه يقدم الطريقة المثلى لكيفية البحث فى التاريخ؟ بل كيفية البحث فى العلم بصفة عامة؟ ثم كيف يفسر التاريخ؟ هل بمنهج ونظرية ام كيفما اتفق؟ هذا بالإضافة للإشكالات التى أفرد لها فصلاً مستقلاً باعتبار انها لازالت محل خلاف ونقاش بين الدارسين.

ويتميز الكتاب بأنه جامع لكل مايتعلق بالتاريخ والبحث فيه فمن حيث

يبدأ بتعريف التاريخ وموضوع التاريخ ينتهي بما ترتب عليه من قضايا وإشكالات تتطلب حلولاً - كما انه يتميز بالنزعتين الموضوعية والنقدية الواضحتين بداية من الفصل الأول حتى نهاية الكتاب - كما أن الواضح في الكتاب تأصيل المؤلف لمعظم الأفكار والوقائع والظواهر بل والمصطلحات التاريخية او الاجتماعية التي يتضمنها التاريخ فيرجعها إلى اصولها البعيدة ونشاتها التاريخية سواء كانت عربية او اوروبية ولا يشرح اية فكرة او مفهوم إلا من خلال هذه النشأة وذلك حتى يلم القارئ إلماماً بأصل مايقرأ.

ويمكن القول باستحسان المؤلف وتفضيله للمذهب المادي في تفسير التاريخ وهذا يظهر في اكثر من موضع في الكتاب وعلى سبيل المثال لا الحصر عندما يذكر تأثير العامل او الواقع الاقتصادي وأسلوب الإنتاج في تفسير التاريخ ثم عندما يختار المنفعة العملية للجماعة إذا واجهنا نظريتين صائبتين وكان لابد من المفاضلة بينهما.

ويتميز الكتاب أيضا بطرحه لهذا الكم الهائل من التعريفات والتوضيحات لكل مايتناوله المؤلف من مصطلحات او مفاهيم علاوة على مايقدمه من شخصيات الزعماء او المفكرين او المؤرخين او الفلاسفة في أي من العصور وفي أي بلد من البلدان وعرض أرائهم ونظرياتهم وتأثير اقوالهم او مذاهبهم في تفسير التاريخ مما أعطى للكتاب ثراءاً فكرياً في مجالات كثيرة يحتاج القارئ للتعرف عليها والتزود بها.

ويبرز الكتاب أيضا مكانة بعض العلوم الأخرى كالجغرافيا والانثروبولوجيا والاقتصاد والسياسة.. وغيرها عندما يربط بينها وبين التاريخ ربطًا متسقًا ويجعلها علوماً مساعدة لتفسير التاريخ لاغنى له عنها - كما أن قيام المؤلف بتصحيح صورة بعض الزعماء في تاريخ مصر والتي شوهتها المقولات المتواترة والأخبار المحرّفة يعد تاريخًا موضوعيًا موثقًا يحسب له وعلى سبيل المثال لا الحصر ماذكره عن عصر محمد على وما نسب إليه وما نسب إلى السلطان سليم الأول وسعد زغلول وغيرهم بل ما نسب إلى بعض الحركات الثورية الشعبية في عصر من العصور - ثم يحمد للمؤلف أيضاً قيامه بتصحيح بعض المصطلحات المستخدمة في التاريخ من خلال نشأتها التاريخية حتى يمنع دخول دلالة غريبة على المصطلح.

وتظهر واقعية المؤلف في تنبيه الباحث في التاريخ لما قد يواجهه من معوقات اثناء عملية البحث وبالذات في مرحلة جمع المادة العلمية حتى يؤهل نفسه للتعامل مع هذه المعوقات ثم يقدم له المساعدة في تخصيص فصل في الكتاب يتضمن كيفية إعداد البحث.

ولم يغفل المؤلف ذكر دور العرب المسلمين في الكتابة التاريخية فأفرد له فصلاً خاصًا في الكتاب تضمن نشأة الكتابة وشكلها الأول وتطورها منتهياً فيه إلى إبراز دور المؤرخ ابن خلدون.

ويقع الكتاب في سبعة فصول تضم قضايا التاريخ والمنهج الذي ينبغي أن يتبع في تفسير التاريخ مصحوبة بأمثلة ونماذج كثيرة أراد بها المؤلف تقريب افكاره من ذهن القارئ وهذه إحدى مزايا الكتّاب كما انه يقدم توثيقًا لبعض الأحداث التاريخية من واقع اصولها الموجودة في دار الوثائق او بعض القوانين التي كانت صادرة ومعمول بها وقتئذ والتي تبرر تلك الأحداث.

ولو تأملنا فصول الكتاب خاصة الفصول الأولى منه نجد أن المؤلف يتناول مشكلة التاريخ وتأريخ التاريخ فالأول يعني الزمن الماضي، أما الثاني فيعني التفسير لهذا التاريخ وهو يقصد البعد عن السرد والرواية ولذلك فهو يؤكد على اهمية استخدام المنهج العلمي في هذا التفسير لذلك نراه يطرح في كتابه سؤالين يحملان هذا المعنى وهما: هل كل من يكتب عن الماضي يعد مؤرخًا؟ وهل كل كتاب يتناول أحداث الماضي يعد كتّابا في التاريخ؟

وعلى ذلك فلا يصبح الراوي للقصص التاريخية مؤرخًا كما أن الكتب التي تحكي هذه القصص ليست كتبًا في التاريخ كما يظن بعض الناس

بل إن كتابة التاريخ تخضع لقواعد كثيرة يقدمها المؤلف فى كتابه قاصداً بها تقديم المساعدة للباحثين فى التاريخ ولم يغفل فيها تأكيده على شرط الدقة فى البحث والذى يقول فيه (الدقة شرط واجب وليست فضيلة أخلاقية ولأنها واجب فلا يصح أن نمتدح مؤرخاً لدقته).

وكلمة تفسير التى يركز عليها المؤلف لها وقعها فى البحث العلمى بصفة عامة لأن التفسير هو قدرة على الرؤية الفاحصة المحللة لوقائع وأحداث معينة فى ضوء نظرية أو مفهوم ولهذا فهو يخالف الوصف لأن وصف ظاهرة مثلا يعنى تقديمها كما هى دون تدخل من جانب الباحث كمن ينقل خبراً كما هو، والتفسير يعتمد على معرفة السبب وراء الحدث أو الظاهرة وقد يكون هناك أكثر من سبب فلابد أيضا من اكتشاف العلاقة بين هذه الأسباب ثم استنباط النتائج المترتبة عليها ـ وكلما كانت الأسباب أو المقدمات دقيقة أفضت إلى نتائج يقينية.

وقد أراد المؤلف عند تناوله لتفسير التاريخ أن يتدرج بنا فى منهج التفسير حتى أوصلنا إلى مايسمى بفلسفة التاريخ لكى نعرف كيف برز هذا المصطلح فى دنيا التاريخ وكيف يمكن ربط الفلسفة بالتاريخ فجعله المنهج العلمى الدقيق وأوضح لنا كيف نفلسف التاريخ ولذلك فقد طرح بعض التفسيرات الخاضعة للنظرية المثالية والنظرية المادية وحاول إرجاع بعض الظواهر التاريخية لهذين التفسيرين طبقا لدرجة ومستوى الذات أو الموضوع.

وعندما أراد المؤلف تناول التفسير المثالى أكد فيه على دور المفاهيم الدينية فى تفسير التاريخ وكيف ظهرت فكرة البطل التاريخى الذى يتوسم فيه المجتمع قدرة فائقة لتخليصه من الأزمات. ويعرض لنا المؤلف تاريخ هذا المفهوم منذ عصور ماقبل الديانات سواء فى مصر القديمة أو فى أوروبا تدل كلها على أهمية دور البطل ولكنه يعيب على هذا المفهوم أنه يغفل دور البيئة الاجتماعية والظروف المحيطة التى تسهم فى ظهور أبطال متميزين. وهذا صحيح لكن هناك أيضا السمات الشخصية للفرد المتفوق التى يجب أن تضاف إلى هذه الظروف فيعملان معاً على ظهور هذا البطل فى هذه الفترة بالذات دون غيرها.

ومن خلال تفسير المؤلف للتاريخ طبقا للموضوع دون الذات والمسمى بالتفسير المادى أوضح العلاقة بين التاريخ وما يحيط به من ظروف أخرى سواء بيئية أو حضارية أو اقتصادية وهذا يؤكد لنا أن اكتمال تفسير التاريخ ووصفه بالموضوعية يجب ألا يخلو من ربطه بما يحيطه من ظواهر وهنا نتذكر مقولة المؤلف التى ذكرتها فى المقدمة والتى يدعو فيها إلى تفسير الحدث فى سياق الظروف ـ وفى الجزئية الخاصة بالتفسير الحضارى يجدر بنا أن نتأمل ما أثاره المؤلف فيما يسميه بنظرية التحدى والاستجابة فهو يفترض أن كل مجتمع يواجه تحديا ما تسفر عنه استجابة تحدث داخل هذا المجتمع فقد تشده إلى الخلف وقد تدفعه إلى الأمام وهذا يتوقف على مدى التحدى ودرجة الاستجابة والعلاقة بينهما هى التى تفسر لنا تطور المجتمع من حالة إلى أخرى ولذلك فهناك ثلاث درجات من التحدي تقابلها مستويات من الاستجابة فهناك التحدى القاصر وهو ماليس له استجابة ثم التحدى العنيف وتقابله استجابة مدمرة ثم تحد معتدل وتقابله استجابة ناجحة ـ وهنا قد يبرز تساؤل وهو ماذا لو لم يتعرض المجتمع لأى من أنواع التحدى؟ هل يفقد الدافع للتطوير؟ خاصة وأن هناك بعض المجتمعات قد لا تتعرض لتحديات ومع ذلك يحدث لها تطور أو تدهور ملحوظ.

ويعتبر المؤلف أن الواقع الاقتصادى هو أكثر الأحداث التاريخية فاعلية فى الأنظمة الاجتماعية لأى مجتمع وعلى الرغم من أهمية هذا العامل وتأثيره الإيجابى إلا أن التفسير من هذه الزاوية يصبح تفسيرا مادياً بحتا إلا إذا أخذنا فى الاعتبار مجموعة العوامل الاجتماعية والسياسية... إلخ.

ويتميز هذا الكتاب بإبراز بعض الإشكالات التى وجد المؤلف أنها لازالت حتى الآن محل نقاش كما أنها محاور أساسية لابد من الأخذ بها عند

البحث فى التاريخ ويبدؤها بقضية التسامح العلمى فى تفسير التاريخ والتى أوصلنا إليها المؤلف من خلال ذلك التناقض الحاصل بين التفسير المثالى للتاريخ والتفسير المادى له والذى لم تصلح معه الواحدية ومن ثم كان لابد من حدوث هذا التسامح بين النظريات المتعارضة والذى يقضى باحترام الفرضيات والمنطلقات الفكرية لكل نظرية دون إبراز خطأ إحداها أو توجيه الاتهام لها. ولكن من يملك هذا التسامح العلمى؟ إن تقديم فرض أو نتيجة إيجابية ثبت صحتها لظاهرة ما يحمل ضمنيا اتهاما ما مستترًا للفروض أو النتائج الأخرى وماذا يحدث لو كانت هناك نظريتان على صواب؟ - كما يقول المؤلف - وكيف يتم الاختيار؟ إن الاختيار هنا يكون على أساس المنفعة العملية للجماعة المعينة فى مرحلة معينة من تاريخها - والحق أن هذا أقرب الحلول التى يفترضها المؤلف لتتحقق نظرية التسامح العلمى.

وقضية تقسيم الزمن أو التزمين هى إحدى الإشكالات الهامة التى تواجه الباحث فالتاريخ لا يبدأ بحادثة معينة أيضا وذلك بسبب التداخل القائم بين الحديث أثناء فترة الانتقال ومن حق الباحث أن يسأل من أين يبدأ؟ وأين ينتهى؟ والتاريخ لازال مطروحًا أمامه - خاصة أنه لم يتم الاتفاق بين المؤرخين على تقسيم التاريخ وهذا راجع لاختلاف الثقافات وتأثير الثقافات الأجنبية أيضا - ثم مدى توفر الوثائق - ثم الفترة الزمنية التى يعقبها السماح بالإطلاع على الوثائق - ويفند لنا المؤلف فى هذه القضية التقسيمات المختلفة للتاريخ منذ أن فكر المؤرخون فى تحديد فترة معينة لبداية التاريخ أو تحديد فترة وسطى ثم حديثة ومعاصرة له على أن ذلك قد حُسم فى التأريخ الأوروبى.

ويطلعنا المؤلف فى هذا الجزء على نوع من الكتب التى يسميها كتب «الذكريات» التى ينشرها أصحابها بعد مرور وقوع الأحداث ويذهب إلى أن تعامل معاملة المراجع العامة التى تخضع لمنهج نقد النص. والحق أن هذه الكتب لاتخلو بالضرورة من الذاتية أو التناقض أو الثغرات أو سقوط بعض الأحداث عفوًا أو قصدًا من الكاتب أثناء الكتابة لكن هذا لا يمنع أن بعضها يعكس الواقع والصدق إلى حد كبير ورأى المؤلف راجع إلى أن صاحبها يقوم بتسجيلها يومًا بيوم مع الحدث.

ونأتى إلى قضية أخرى من قضايا الكتاب وهى حكم التاريخ ويبرز فيها المؤلف مدى التناقض بين التاريخ والحكم فالأول يدل على الماضى بينما الثانى يتم من خلال أجيال المستقبل. فكيف سيكون الحكم؟ إننا نتوقع - والحالة هذه - أن تدخل فى الحكم عدة عوامل بعضها ذاتى خاصة إن حاول المؤرخ تقييم حاكم أو شخصية تاريخية تقييما أخلاقيًا ويقدم المؤلف للباحث وسيلة الخروج من هذا المأزق بأن يكتفى بالبحث عن الدوافع ومدى تناسقها مع الظروف الموضوعية التى يمر بها المجتمع لأن كتابة التاريخ فى رأيه تحتاج إلى الاتصال مع أذهان الشخصيات التى يكتب عنها حتى يتجنب تطبيق معايير عصرنا على الماضى.

كيف نصل إلى الحقيقة التاريخية بدقتها وصدقها؟ والإجابة يطرحها المؤلف فى إشكالية جديدة فى كتابه ويفرق بين الحقيقة التاريخية والواقعة التاريخية ويجعل الأولى نتيجة للثانية لأن مجموعة الأحداث الجزئية الماضية والتى تمثل الوقائع هى التى تؤدى إلى الحقيقة شرط أن نخضع دراستها للمنهجية ثم يرى أن هذه الحقيقة قد لا تصبح مطلقة لأنها تخضع أيضا لاختلاف تقدير الكتاب والمؤرخين فى فهم الأحداث ولذلك ستظل الحقيقة التاريخية نسبية إلى حد كبير بالإضافة إلى الصعوبات التى يواجهها الباحث سواء فى البحث عن مصدر أصلى أو فى تقييم هذا المصدر من حيث دقته أو فى قدرة الباحث نفسه على التقييم والتفسير.

وهذا الكلام يجرنا لقضية الاجتهاد والتعميم فهل هناك اجتهاد فى البحث فى التاريخ؟ هذا التساؤل يطرحه المؤلف قاصدًا إبراز بعض الثغرات أو الفجوات فى الحقائق التاريخية والناتجة عن قلة الوثائق أو قصور المعلومات

فيضطر الباحث أن يملأ هذه الفجوات الأمـر الذى يؤدى إلى تفكك سلسلة الأحداث التى يكتبها ويحدث الخلط بين ما أخذه عن الأصول من حقائق وما توصل إليه بالاجتهاد. والحقيقة أن المشكلة ستظل قائمة كلما نقصت المصادر الأصلية أو حجبت بعض الوثائق أو تهالكت نتيجة العوامل الجغرافية - وإذا كان الاجتهاد إيجابيا بمعنى أن يستنتج الباحث حقيقة بمجرد التيقن من وقوع حادثة معينة ثم يستنتج وقوع حوادث أخرى لم تذكر فى النص ويتمكن من الربط بينهم لابد أن يراعى فى هذا النوع من الاجتهاد عدم الخلط بين الجزئيات والكليات بمعنى الا يصدر حكما عاماً من خلال جزئية معينة مثلا وهى الآفة التى يقع فيها الأغلب الأعم من الباحثين حيث يطرحون عادة فى كتاباتهم الصيغة الكلية رغم معرفتهم بمفردات جزئية فقط مما يبتعد بهم عن الدقة.

وفى أثناء البحث فى التاريخ يصادف الباحث عدة مصطلحات فكيف يتعامل معها وأود أن أذكر هنا عبارة المؤلف والتى يوجز فيها مايرمى إليه فى هذه الإشكالية وهى (... ومن هنا فإن استعارة المصطلح المرتبط بتجربة معينة لكى نصف به تجربة أخرى يعتبر نوعاً من اضطهاد الذهن وتعطيل العقل عن التوصل إلى مصطلح خاص بالتجربة.) وأعتقد أن هذه العبارة تحمل دعوة ضمنية لإعمال العقل من أجل تخصيص مصطلح لكل تجربة يجتهد فيه العقل دون الارتكان إلى مصطلح آخر قد يخفق فى وصف تجربة ما ولذلك يؤكد المؤلف على عدم استخدام المصطلح بعيداً عن نشأته التاريخية ويضرب أمثلة لبعض المصطلحات الواردة من التاريخ الأوروبى والتى لاتستخدم هنا استخداما سليما كمصطلح الديمقراطية الذى نعنى به إشراك الجماهير فى الحكم بينما يعنى فى نشأته وتاريخه معنى آخر. ثم مصطلح الإقطاع والبرجوازية... إلخ والمفروض أن يبتكر العقل تلك المصطلحات الدالة على تجربة بعينها خاصة فى مجال العلوم الاجتماعية - ولا تقف المشكلة عند استخدام المصطلحات العربية فقط بل تمتد إلى ترجمة المصطلحات الأجنبية.

ومن أخطر المشكلات التى تواجه الباحث فى التاريخ هى خضوعه للمقولات المتواترة وفى اعتقادى أنها تواجه الناس بصفة عامة عند حكمهم على بعض الأمور حيث تتدخل هذه المقولات فى الحكم فتؤدى إلى الخطأ فهى إذن مشكلة عامة لكنها تدثل سلبية خاصة لدى الباحث فى التاريخ لأنها لم تعتمد على قدر من تفاصيل الحركة التاريخية حتى تصبح مصدراً صادقاً للبحث - والمشكلة هنا تكمن فى شقين: الشق الأول هو أن الخضوع نفسه نوع من تخلية العقل من التفكير الإبداعى وانقياده أو استسلامه لأفكار سائدة قد تفتقر إلى التوثيق - أما الشق الثانى فهو غياب المنهج العلمى فى البحث نتيجة استسلام الباحث لخصائص المقولة السائدة التى تتركز فى قدمها وانتشارها وشهرة صاحبها. ويسوق لنا المؤلف بعض الأمثلة من تاريخ مصر الحديث تؤكد أن هذه المقولات لم تكن صحيحة وظهر ذلك بالرجوع إلى الوثائق المعنية حيث برزت الحقائق التى ضربت صدق هذه المقولات. ولازال بعض الباحثين يستخدمون هذه المقولات فى أبحاثهم حتى يومنا هذا الأمر الذى تنتفى معه خاصية البحث العلمى كما ينبغى أن يكون.

وأشد القضايا أو الاشكالات تأثيراً فى البحث التاريخى هى قضية الحياد والتحيز لأنها تؤثر فى الأحكام الصادرة على أشخاص أو موضوعات وهى تعد نوعاً من الاستجابة الحاصلة فى النفس لدى الباحث ولما كان التاريخ حافلاً بالبشر (زعماء أو أبطال... إلخ) والموضوعات فمن الصعب الا يتعاطف الباحث مع أحدهم وكثيراً مايظهر ذلك فى مرحلة اختيار موضوع البحث ولذلك فقد يميل البعض إلى فكرة التحيز دون الحياد لأن الحياد مشكلة أخرى تعبر - فى تصورى - عن انسحاب واضح عند إصدار حكم ما أو إظهار استجابة معينة - والموقف الحيادى يعد ظالماً فى حالات كثيرة كأن يكون الحدث أو الظاهرة على درجة كبيرة من الصدق بل وموثقة ومع ذلك يقف منها الباحث

موقفاً حيادياً بحجة الالتزام بالموضوعية وعدم التحيز يشبه فى ذلك الشاهد المحايد فى قضية مصيرية لأحد الأطراف حتى لا يغضب الطرف الآخر - ومن هنا كانت صحة قول المؤلف عن صعوبة الحياد فى العلوم الإنسانية بصفة خاصة.

وأكثر المشاكل موضوعًا للبحث هى مشكلة النقد غالبًا لاتجيد النقد الموضوعى رغم قول المؤلف من انه يصوب الكاتب ويعلم القارئ وهى مقولة لها دلالتها إذا سار النقد فى المسار الطبيعى بحيث يخلو من الحياد والتحيز لأن الحياد لا يعد نقداً كما أن التحيز بدون حجة موضوعية يعد هوى - وكثيراً من النقاد لا يستخدمون النقد الموضوعى ويغلب عليهم الحكم الذاتى - والحق أن النقد يجب أن يكون سويا وهذا يتطلب أدوات وإمكانيات فى الناقد أبرزها أن يعرف كيف يقرأ المكتوب.

إذن كيف تتم الكتابة؟ يذهب المؤلف فى هذه الإشكالية إلى أن الكتابة يجب أن تكون بنظرية وليس عن النظرية فالكاتب الذى يريد الكتابة باتجاه معين مادى أو مثالى مثلا لابد أن يكون قد تشكل فكره بهذا الاتجاه بل وأصبحت نظرته للأمور خاضعة لهذا الاتجاه وهذا هو معنى الكتابة بنظرية وهو يخالف تماما الكتابة عن النظرية لأن الأخيرة تمثل وصفا أو حديثا عنها.

ويقدم لنا المؤلف نموذجا للكتابة بنظرية من النظريات فيختار مشكلة كتابة التاريخ الاجتماعى لمصر فيوضح أولاً المقصود بالتاريخ والذى يعبر عن حركة الطبقات الاجتماعية فى المجتمع ويُرجع التناقض بين هذه القوى إلى المادية الجدلية الماركسية باعتبار ان هذا التناقض أساس التطور التاريخى الذى ذهب إليه ماركس - وإزاء تعدد النظريات كان لابد أن تخضع كتابة التاريخ لإحداها ولكن تبرز أمامنا مشكلة وهى ان أى نظرية لها مؤيدين ومعارضين ومنشأ هذا الخلاف بينهم يرجع إلى أزمة المثقف المصرى الذى يعانى من ازدواجية الثقافة.

والحق أن فكرة الحياد فى هذه الحالة لاتناسب ذلك النوع من كتابة التاريخ أى الاجتماعى، ولذا كان لابد من الرجوع إلى دور الطبقات الاجتماعية التى دعا إليها ماركس والتى تتضمن أسلوب الإنتاج فى الحياة المادية والذى يحدد العلاقات الاجتماعية والسياسية. إذن فالواقع الاقتصادى - كما يرى المؤلف - هو الأساس فى تغيير البناء الاجتماعى لأى مجتمع - ومن هذا المنطلق كان لابد أن نتعرف على المؤرخ الاجتماعى على ضوء النظرية المادية السابقة فنجد أن مهمة هذا المؤرخ تشمل زوايا كثيرة يجب عليه الإلمام بها حتى يقدم التاريخ الاجتماعى فى إطار متكامل وهى زوايا الاقتصاد والاجتماع والقانون والسياسة.

وجدير بالذكر مايطرحه المؤلف فى نهاية كتابه بشأن الصحيفة إذ جعلها لاترقى إلى مرتبة الوثيقة التاريخية ووصفها بأنها وثيقة رأى أكثر منها وثيقة خبر وذلك لأنها ترصد الوقائع فقط كما أنها ترتبط بمن يكتب فيها ولمن يكتب وهى تتابع الحدث اليومى الذى أسماه المؤلف بالتاريخ الفورى، ومن هنا فقد أفصح المؤلف عن رفضه لأن تكون الصحيفة مصدراً لبحوث التاريخ.

أما بعد... فإننى قد وجدت فى هذا الكتاب أفكاراً كنت أود تعريف القارئ بها لكننى مقيدة بمساحة النشر ويكفى أن هذا الكتاب قد ألقى الضوء على عدة قضايا وإشكالات تهم الباحث فى التاريخ خاصة من يبحث عن موضوع جديد يثرى به المكتبة التاريخية كما أن هذا الكتاب أجاب على السؤال المطروح وهو:

كيف يُقرأ التاريخ ؟